المجتمع الفلسطيني

المرأة الفلسطينية:
الوضع الراهن

جامعة بيرزيت
برنامج دراسات المرأة - جامعة بيرزيت - ١٩٩٧

المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن

المجتمع الفلسطيني

واقع وتوجهات معاصرة

ليزا تراكي

برنامج دراسات المرأة، جامعة بيرزيت، ١٩٩٧

جامعة بيرزيت

برنامج دراسات المرأة، جامعة بيرزيت. ص.ب. (١٤)، فلسطين
حقوق النشر محفوظة لبرنامج دراسات المرأة، ١٩٩٧.

المؤلفة: عضو في برنامج دراسات المرأة وأيضاً أستاذة مشاركة في دائر ة علم الاجتماع والإنسان في جامعة بيرزيت.

يتوجه برنامج دراسات المرأة بالشكر للدعم الذي قدمه مركز أبحاث التنمية الدولية، أوتاوا، كندا لمشروع بحث «المرأة في المجتمع الفلسطيني» ولمؤسسة فورد لدعمها لعمل البرنامج. ويشكر البرنامج أيضاً السيد خليل توما لترجمته الأمينة والدقيقة لعدة فصول من البحث.

صور الغلاف: طالبة في جامعة بيرزيت: تصوير ياسر درويش (الصورة العليا)
فلاحة في قرية فلسطينية: تصوير اميل عشراوي (الصورة السفلى)

تصميم وتنفيذ واشراف طباعي: مؤسسة الناشر للخدمات الفنية - البيرة

مقدمة

المرأة الفلسطينية
الوضع الراهن

أصدر برنامج دراسات المرأة في جامعة بير زيت هذا التقرير عن الوضع الراهن للمرأة الفلسطينية في طبعتين منفصلتين بالعربية والانجليزية. ويأتي هذا التقرير- الذي يحتوي على عشرة فصول - محاولة متواضعة لرسم صورة شاملة للتحديات التي تواجه المجتمع الفلسطيني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، في معرض بناء مجتمع مؤسس على المساواة الاجتماعية بين الجنسين. ويدفعنا لهذا الافتراض حصيلة تجارب العديد من دول العالم - وخاصة في العالم الثالث - التي وصلت لنتيجة مفادها: انه لاغنى عن مثل هذه المساواة لتحقيق التنمية الدائمة وفي نشر وتجذير الديمقراطية.

ويسعى هذا التقرير لتحقيق هدفين:

اولاً: محاولة متواضعة لاخضاع العلاقات بين الرجل والمرأة لاحدث المفاهيم التي يشهدها حقل الدراسات النسائية، التي تخضع علاقات النوع الاجتماعي بما فيها من فجوات وظواهر متباينه للتحليل والبحث.

ثانيا: يسعى التقرير لتقديم رؤية موضوعية جديدة لاوضاع المرأة، كمحاولة للتأثير على عملية رسم السياسات التي تخط لاول مرة في المجتمع الفلسطيني في ظل وضع راهن جديد ومعقد.

ويحتوي هذا التقرير على عشرة فصول، خصص فصلان منهما لتحديد الاطار النظري والمفاهيمي لدراسة المعالم والاتجاهات الرئيسة في المجتمع الفلسطيني، الذي على اساسهما سيتم تناول وفحص علاقات النوع الاجتماعي واثرها في التنمية. أما الفصول الثمانية الباقية فسوف تركز على دراسة وضع المرأة في مجالات وقطاعات محددة (صحة، تعليم، قانون،الخ) بهدف تحقيق ثلاثة اهداف:

اولاً: تحديد فجوات النوع الاجتماعي في معرض التطبيق العملي في المجتمع الفلسطيني وتحديد مدى الامكانيات المتاحة للنساء للوصول الى والاستفادة منها الموارد العامة المتوفرة.

ثانيا: تحليل الادوار والمسؤوليات الملقاة على عاتق النساء - كما يحددها المجتمع - واثر ذلك في استبعاد النساء او دمجهن في المجتمع.

ثالثا: واخيرا فهم الروابط بين العناصر السابقة واية عوامل اخرى قد يكون لها دور في تحديد وضعية المرأة في المجتمع.

هذا وتتطرق الفصول المختلفة لقضايا ومواضيع متعددة منها على سبيل المثال: الارتباط بين نسب الخصوبة العالية وفجوات النوع الاجتماعي في التعليم الثانوي، والزواج المبكر وانعدام فرص العمل والحماية الاجتماعية للمرأة. كما تتطرق بعض الفصول للافتراضات الخاصة بأدوار النوع الاجتماعي وتأثيرها على الفرص المتاحة للنساء والرجال للحصول على ضمان اجتماعي او مساعدة اجتماعية أو في تحديد العلاقة بين اثر امتلاك رأس مال وتحقيق نفوذ سياسي.

وبالرغم من وجود تشابه في اسس العلاقات الاجتماعية – علاقات النوع الاجتماعي – بين المجتمع الفلسطيني وغيره من مجتمعات الشرق الاوسط، الا اننا نجد ان تاريخ الاحتلال العسكري الاسرائيلي ومقاومته تسم وتؤثر في كل مناحي الحياة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. لذا تدرس علاقات النوع الاجتماعي – كأحد اسس التنظيم الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني – بعلاقاتها بعوامل فاعلة اخرى كالعامل الوطني، والسياسي، والاقتصادي والاجتماعي. وفي الوقت نفسه يفرز الواقع الراهن الذي يمر به المجتمع الفلسطيني – المرحلة الانتقالية – تغييرات مستمرة في الحياة السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يتطلب اسساً جديدة للتحليل من جهة، ويجعل فهم المجالات التي تتطلب تغييرا مهمّة اكثر الحاحا، اذا كان الهدف فعلا اقامة مجتمع ديمقراطي يتمتع فيه المواطنون بالمساواة والعدالة الاجتماعية.

ويشير التقرير، فيما يتعلق بمؤشرات النوع الاجتماعي، الى ان الوضع في فلسطين يبرز بعض التناقضات الحادة، فمن جهة توجد مؤشرات ايجابية كتمتع المرأة الفلسطينية بمستوى تعليمي مرتفع، وكذلك مشاركة سياسية فعالة، ولكن من جهة اخرى توجد مؤشرات سلبية كانخفاض نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة، ودرجة عالية من الخصوبة. ولفهم هذه المؤشرات التي تبدو متناقضة هناك حاجة الى اطار نظري متكامل يدرس العوائق، والموارد والفرص المتاحة في المجتمع التي تحدد بمجملها اوضاع النساء والرجال. وهذا الاطار لاينطلق من الفرضية الشائعة التي تقول: ان الثقافة العربية او الاسلامية هي التي تحدد وضعية المرأة في المجتمع العربي وايضا المجتمع الفلسطيني، بل ان التقرير يحاول ان يبين ان عدم التماثل في علاقات النوع الاجتماعي يجري – ليس فقط في المجال الثقافي – ولكن في مجالات الحياة المختلفة والمتفاعلة في نفس الوقت، كالعائلة والاسرة المعيشية والاقتصاد والسياسة والمجتمع.

وبالرغم من ان هذا التقرير يركز على وضع المرأة الفلسطينية في كلٍّ من الضفة الغربية وقطاع غزة، الا ان مقارنة اوضاع المرأة الفلسطينية في اماكن تواجدها المختلفة في الشتات او في كافة انحاء فلسطين التاريخية يبقى مشروعا يستحق الاهتمام والجهد. وان تنفيذ مشروع كهذا لمقارنة اوضاع المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي مخيمات اللاجئين في لبنان وسوريا والاردن ومصر، بهدف تسليط الضوء على دور علاقات النوع الاجتماعي في تكوين وبقاء الشعب الفلسطيني لهو مشروع جدير بالاهتمام. وغني عن القول بأن مثل هذا المشروع لايقع في اطار هذا التقرير، الا اننا نأمل ان يكون دافعا ومحفزا لباحثين اخرين لتولي تنفيذه.

وان محاولة فهم وتحليل وضع المرأة الفلسطينية في المجتمع في ظل نقص المعلومات، وعدم توافقها بشكل عام، وايضا النقص التاريخي في مجال البحث والمعرفة باستخدام مفهوم النوع الاجتماعي بشكل خاص لهو مهمة ليست بالسهلة، وتلقي على كاهل الباحثين العديد من الصعوبات. لذا يشمل هذا التقرير القدر الكبير – وربما غير المتوازن – مما يتوفر من ابحاث وبيانات ووثائق خاصة بالسياسات التي طبقت على المجتمع الفلسطيني ومدى تأثيرها على وضع المرأة. وفي هذا الصدد كان برنامج دراسات المرأة محظوظا بالاستفادة ايضا من المعلومات والبيانات الصادرة حديثا عن دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية.

ويعد هذا التقرير خاتم منشورات المرحلة الاولى من مشروع «المرأة الفلسطينية في المجتمع». وسيتناول باحثو البرنامج في المرحلة الثانية من المشروع قضايا تتعلق بالنوع الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، وذلك في عدة مجالات منها المخصصات العامة للضمان الاجتماعي، والعائلة، وانظمة الدعم الاجتماعي والقرابي، واخيرا النوع الاجتماعي واصلاح النظام التعليمي.

كما يعدّ هذا التقرير انجازا تعاونيا وجماعيا في آن، اذ خضع كل فصل من فصوله لنقاشات عميقة شاركت فيها كل عضوات برنامج دراسات المرأة، والتي على اثرها ادخلت كثير من التعديلات والمواد الجديدة. ولا ينفي هذا ان لكل فصل كاتبته التي يقترن باسمها به، ولكن، وكما هو الحال في الكثير من المشاريع المشابهة، فاننا نجد ان الجهد الخاص الذي بذل في النقاش والبحث والمساعدة في التحرير، له اهمية مماثلة في المشروع وان كان لايلقى دائما ما يستحق من تقدير.

فيما يلي عناوين الفصول واسماء مؤلفاتها:

المجتمع الفلسطيني - ليزا تراكي
السكان والخصوبة - ريتا جقمان
الاسرة - ريما حمامي
الاقتصاد والعمل - ريما حمامي
الدعم الاجتماعي - بني جونسون
التعليم - منى غالي
السياسة - اصلاح جاد
القانون - بني جونسون
الصحة - ريتا جقمان
النوع الاجتماعي والتنمية - ايلين كتاب

ويود برنامج دراسات المرأة لفت انتباه القراء الى ان هذه الطبعة تعدّ «طبعة للنقاش العام»، نأمل ان يدخل عليها الكثير من التعديل والتطوير كمحصلة للنقاش الذي نود ان يشمل راسمي السياسات، والباحثين، والنشيطات في العمل النسوي بالاضافة للعاملين في مجال التنمية.

- *برنامج دراسات المرأة*
  جامعة بيرزيت

المجتمع الفلسطيني المعاصر

ليزا تراكي

مقدمة:

يقدم هذا الفصل، صورة موجزة للمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في ايامنا هذه، بهدف تحديد الاطار العام للبحث فيما يلي من فصول في اوجه حياة النساء الفلسطينيات المختلفة. ولهذا سيركز هذا الفصل على العمليات والتوجهات والقوى المحركة الاكثر اهمية، التي اسهمت في تشكيل الواقع الاجتماعي الحالي. كما سنحاول في هذا الفصل، ان نبين علاقة هذه العمليات والتوجهات والقوى المحركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بفهم واقع النساء الفلسطينيات على وجه الخصوص وعلاقات النوع الاجتماعي عامة.

لم يصبح المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة كيانا اجتماعيا سياسيا، الا منذ عهد قريب جدا، وذلك بعد أن انهى الاحتلال الاسرائيلي سنة ١٩٦٧ فترة من العزلة ما بين الاقليمين، اذ ظل كل منهما تحت حكم دولة عربية مجاورة منذ انشاء دولة اسرائيل عام ١٩٤٨. لقد أدى توحيد هذين الاقليمين، بعد ان كانا فصلا قسرا عن محيط المجتمع الفلسطيني الاوسع الذي ساد حتى عام ١٩٤٨ الى تقاسمهما واقعا سياسيا واحدا تحت الاحتلال الاسرائيلي، وكان هذا المصير المشترك، القوة الدافعة الاساسية في تشكيل عدد من الملامح المشتركة بين الاقليمين، خاصة المعاناة تحت الحكم العسكري الاسرائيلي، والانخراط في مقاومته، والاندماج في النظام الاقتصادي الاسرائيلي. اما الاكثر حداثة في هذا المقام فهو تقوية ارتباط مصير هاتين المنطقتين اكثر من ذي قبل، نتيجة الاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، التي قادت الى انشاء سلطة وطنية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، اذ يفترض ان تشكل هاتان المنطقتان كيانا اداريا سياسيا اقتصاديا، رغم ان الوقائع السياسية الجارية حالت دون ذلك حتى الان.

هنالك اختلافات ديموغرافية وجغرافية طوبوغرافية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، يمكن تلخيصها بالقول ان الضفة الغربية اكبر كثيرا من قطاع غزة، اذ تبلغ مساحتها ٥٦٥١كم٢، بينما تبلغ مساحة قطاع غزة ٣٦٥ كم٢. كما ان نسبة الكثافة السكانية في الضفة الغربية اقل كثيرا منها في قطاع غزة، اذ تبلغ في الضفة ٢٨٤ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد، بينما تبلغ في قطاع غزة ٢٤١٥ نسمة في الكيلو متر المربع الواحد، وأن نسبة اللاجئين في الضفة الى مجموع السكان هي أقل كثيرا من مثيلتها في قطاع غزة، اذ تبلغ في الضفة ١٨٪، وفي قطاع غزة ٦٣٪. الى جانب ذلك، فان نسبة اكبر من سكان الضفة الغربية (٦٢٪) تقيم في مناطق زراعية مقابل ٢٠٪ في قطاع غزة، حيث نجد ان سكان الضفة الغربية البالغ عددهم حوالي مليون ونصف المليون نسمة، يتوزعون على ١١ مركزا مدنيا متوسط الحجم، و ٢٢ مخيم لاجئين و ٤٣٠ قرية، بينما يتوزع سكان قطاع غزة البالغ عددهم مليون نسمة على خمسة مراكز مدنية، وثمانية مخيمات لاجئين وتسع قرى. هذه المعالم وغيرها، تعني تفاوت الظروف والفرص والعقبات التي واجهها الفلسطينيون في كل من هذين الاقليمين، مما ادى في اغلب الاحيان الى نتائج مهمة، نشير اليها في هذا الفصل.

ورغم ان ظروف الحرب والتشتت والاحتلال جمعت الضفة الغربية وقطاع غزة ثانية ليشكل الاثنان كيانا سياسيا، الا انها ادت الى تجزئة المجتمع الفلسطيني ايضا. ومن المهم ان نلاحظ ان لهذا الواقع المجزأ معنى حقيقيا وملموسا لدى الفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة، اذ ما زالت تربط الفلسطينيين على

جانبي الخط الاخضر اواصر القربى وعلاقات اخرى. هذا اولا، أما ثانيا والاهم، فهو ان الشتات الفلسطيني الذي يشمل جاليات فلسطينية مبعثرة في انحاء العالم، ليس مجرد مكان «تعيش فيه بقية الفلسطينيين»، فهو جمع بشري تربطه روابط فعالة بالفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، تتقوى وتتجدد باستمرار، من خلال الزواج والعلاقات الاقتصادية. اذ من النادر ان تجد عائلة في الضفة الغربية وقطاع غزة دون امتداد مباشر لها في الشتات (١). الاهم من ذلك ان السياسة الاسرائيلية السابقة والحالية، التي تمنع وتحظر عودة الفلسطينيين من المنافي الى الضفة الغربية وقطاع غزة، ادت الى استمرار تفسخ الاف العائلات، رغم العلاقات الوثيقة التي تربط «فروعها» المختلفة.

يرتبط وجه آخر من وجوه تفسخ المجتمع الفلسطيني باستمرار وجود مجتمع آخر في الوعي والذاكرة، هو مجتمع فلسطين كما كان قبل اقامة دولة اسرائيل. ولا نشير هنا الى مجرد ذكريات عن وطن مفقود للفلسطينيين، بل الى اهمية مجتمع ما قبل ١٩٤٨ بالنسبة لهوية قسم مهم من الفلسطينيين، هم اللاجئون، اذ ما زال هؤلاء وخاصة سكان المخيمات منهم، ينسبون انفسهم الى اسماء قراهم ومدنهم الاصلية، وما زالت تنظيمات مخيمات اللاجئين الاجتماعية والمكانية، تعكس اهمية مكان الاصل في تجربة اللاجئين الفلسطينيين المعيشة.

فهم الاحتلال الاسرائيلي:

لعل ابرز معالم الاطار العام الذي سنحاول ان نجري بحثنا ضمن حدوده هو علاقة اسرائيل الاستعمارية بالجزء المتبقي من فلسطين الذي احتلته سنة ١٩٦٧، أي الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد وثقت الادبيات الكثيرة في العقدين الاخيرين، طبيعة هذه العلاقة التي تتمثل أهم ملامحها، في السيطرة الاسرائيلية على الارض والمياه، من خلال المصادرة واجراءات اخرى، وكذلك تشغيل العمالة الفلسطينية الرخيصة في بعض قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي الرئيسة، وفرض قيود على تطوير الزراعة والصناعة الى جانب ترتيبات تجارية غير متكافئة، يسمح بموجبها بتسويق السلع الاسرائيلية بحرية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما تعترض طريق المنتوجات الفلسطينية الى الاسواق الاسرائيلية عقبات كأداء، وكذلك فرض ضرائب عالية نسبيا، دون توفير خدمات ملائمة، وادارة جهاز أمن متطور يهدف الى تدمير واخضاع المقاومة، من خلال نظام من العقوبات الفردية والجماعية المتنوعة (٢).

يتضح مما سبق، ان الاحتلال الاسرائيلي قد شكل الخطوط الرئيسة للواقع القائم، الذي يعيشه الفلسطينيون رجالا ونساء في قطاع غزة والضفة الغربية، على المستويين الاقتصادي والسياسي بخاصة. اننا نشير هنا الى التحولات الاجتماعية الكبرى التي ادخلها الاحتلال، مثل بلترة الفلاحين الفلسطينيين (الحاقهم بالبروليتاريا)، وتهميش الزراعة، وانتشار العمل المأجور بحيث أصبح المصدر الاهم لدخل العائلة، وبلورة بنية تحتية سياسية وحركة مقاومة ضد الاحتلال. الا ان علينا ان نحذر من التركيز على تميز الخبرة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني، على حساب وضع فلسطين ضمن محيطها الطبيعي، وهو المنطقة والشرق الاوسط بشكل عام. ان تحليلا اوسع لنسيج القوى واليات التحول الاجتماعي في سياقها الموضوعي، سيقرر ما هو المتميز بالنسبة لفلسطين، وما هي المعالم التي تشارك فيها مجتمعات اخرى في المنطقة. ولعله من البديهي القول بأن هجرة العمل المأجور، وسيطرة العمل المأجور، وبلترة الفلاحين مثلا، اصبحت معالم متزايدة في مجتمعات الشرق الاوسط كله. كما تختلف بالطبع فعالية هذه المعالم ونتائجها في كل اطار من الاطر الوطنية من مجتمع الى آخر، الا ان ما يجب ان يبقى حاضرا في الذهن، هو التوجهات العالمية والاقليمية التي تشترك فيها كثير من المجتمعات.

فهم المجتمع الفلسطيني:

هل يمكننا القول ان فلسطين ذات مجتمع فلاحي في معظمه؟، وما هي تأثيرات الاجيرين الرجال على الفلسطينيين العاديين رجالا ونساء؟ وما هي مسالك الحراك الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني ؟ وهل تحكم «التقاليد» العلاقات بين الرجال والنساء في المجتمع الفلسطيني ؟ وهل أدت الانتفاضة التي انطلقت في اواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، الى تثوير «العلاقات الاجتماعية» ووضع حد للممارسات التقليدية ؟، وما هي اهمية صلات القربى في التنظيم الاجتماعي والحياة السياسية؟.

هذه وغيرها من الاسئلة التي طرحت وأجيب عليها في الادبيات الكثيرة الخاصة بفلسطين، انما تشكل بعض النقاط المرجعية المهمة لدراسة المجتمع الفلسطيني. بعض هذه النقاط ايضا، هي اسئلة جرى البحث فيها بشكل هزيل، أو انه جرى التطرق اليها، وفي الذهن افتراضات مسبقة كثيرة جدا، الى حد عرقلة البحث والتحقيق فيها. وسنعالج فيما يلي من اجزاء هذا الفصل، بعض الاسئلة التي طرحت، والعديد من الاسئلة التي لم تطرح، حول أوجه منتقاة من الواقع الفلسطيني القائم. ونأمل بهذا أن نكون قادرين ايضا، على طرح قضايا تتعلق بالمفاهيم الخاصة بتأطير المواضيع، والطرق الانجع للبحث فيها.

أ- الاقتصاد والمجتمع:

تصف احدى الدراسات الموجزة الاكثر حداثة التي اجريت على الاقتصاد الفلسطيني، هذا الاقتصاد بما يلي: «هو بالاساس اقتصاد ذو توجه خدماتي، شكلت فيه الزراعة سنة ١٩٩١ حوالي ٣٠٪ من الناتج المحلي العام، والصناعة حوالي ٨٪، والبناء ١٢٪، بينما كان نصيب الخدمات منه ٥٠٪. كما يسيطر القطاع الخاص بفعالية على اقتصاد المناطق المحتلة، حيث يحظى بحوالي ٨٥٪ من الناتج المحلي العام. اما احد الملامح المذهلة في اقتصاد المناطق المحتلة، فهو اعتماده الكبير على الاقتصاد الاسرائيلي، اذ نجد ان ثلث القوة العاملة في المناطق المحتلة عملت في اسرائيل حتى اغلاق الحدود الاخير ما بينها وبين المناطق الفلسطينية، (كان ذلك في معظمه، على اساس الانتقال اليومي للعمل هناك)، حيث بلغت مدخلات هؤلاء العمال اكثر من ربع الناتج المحلي العام في المناطق المحتلة. كما يتم اكثر من ٩٠٪ من تجارة المناطق المحتلة مع اسرائيل ايضا، وتشكل تحويلات الفلسطينيين العاملين في دول الخليج، مكونا آخر مهما لدخل المناطق المحتلة المتاح (٣)».

يطرح تقرير صدر مؤخرا عن منظمة العمل الدولية تقديرا مشابها للاقتصاد الفلسطيني، يحدد خصائصه البنيوية الاهم على النحو التالي: قاعدة تصنيعية صغيرة، وقطاع زراعي تقليدي على نطاق صغير، «واقتصاد ذو قوة عمل احتياطية» (لاسرائيل بالاساس ولدول الخليج أيضا)، واختلالات في الميزان التجاري، واستثمار انتاجي منخفض، وبنية تحتية هزيلة. وتقدر نسبة الفقر في الضفة الغربية بحوالي ١٧٪ من عدد السكان فيها، و ٣٢٪ في قطاع غزة، اما سبب الفقر المباشر فهو عدم امكانية الحصول على عمل (٤).

ما هي التفاعلات والاتجاهات والمحركات الاكثر اهمية خلف هذه الحقائق العامة؟ وما هي بعض النتائج الاجتماعية للملامح الاقتصادية التي حددناها اعلاه؟ وما علاقتها بفهم علاقات النوع الاجتماعي؟

تجدر الاشارة اولا، فيما يتعلق بالضفة الغربية، الى انه رغم تقلص حصة الزراعة في الناتج المحلي العام خلال العقود الاخيرة، الا ان اغلبية السكان ما زالت تسكن في القرى. وبالتالي فان عملية الهجرة من الريف الى المدينة، التي تجري بسرعة كبيرة في بعض الدول المحيطة، كانت في فلسطين متواضعة نسبيا. وثانيا، رغم ان

السكان في اغلبيتهم ريفيون، الا ان المجتمع الفلاحي في فلسطين بحد ذاته تعرض للتآكل الشديد، بمعنى ان المصدر الرئيس لمعيشة أهل الريف، لم يعد الزراعة المستندة الى العائلة باعتبارها وحدة انتاجية. الا ان الزراعة في الوقت ذاته، ورغم تهميشها، تستمر في توفير العمل ونسبة من ثروة الاسرة المعيشية ودخلها. ثالثا، وهو امر مصاحب لما ذكرناه اعلاه من اتجاهات، فان الزراعة توقفت عن ان تكون المقرر الرئيس للتدرج الاجتماعي في القرية لانها لم تعد مصدر الثروة الرئيس فيها. ويعني هذا، ان اسس التباين الاجتماعي في القرية اصبحت اكثر تنوعا، حيث اخذ يلعب دخل العمل المأجور من الاقتصاد الاسرائيلي والمحلي، وتحويلات العمل في الخارج، دورا متزايد الاهمية في عملية التباين الاجتماعي في القرية.

وفي قطاع غزة، حيث نجد توازنا حضريا – ريفيا مختلفا، ضعفت تدريجيا مكانة الزراعة في الاقتصاد منذ عام ١٩٦٧، بعد ان كانت الزراعة تمثل اكبر نشاط اقتصادي هناك، بنسبة بلغت ٣٣٪ من الناتج المحلي العام، واستوعبت حوالي ٤٠٪ من فرص العمل.ففي سنة ١٩٨٧، اصبحت حصتها من الناتج المحلي العام ١٧٪ فقط (٥).

ازداد الاعتماد على اسرائيل، مع اجتذاب فرص العمل فيها قوة العمل الفلسطينية وابعادها بالتالي عن الزراعة. ولتقدير حجم هذا الاعتماد، يكفي ان نلاحظ انه حتى عام ١٩٨٧، أي قبل تفجر الانتفاضة وما تلاها، كانت نسبة ٦٠٪ من مجمل قوة العمل في غزة تعمل في اسرائيل (٦). وبخلاف العمال الفلاحين من الضفة الغربية، الذين يستطيعون الاستفادة من بعض الاراضي لتخفيف أثر فقدان فرص العمل في اسرائيل، فان عمال قطاع غزة اللاجئين، واجهوا صعوبات جمة، نتيجة الاغلاق المتكرر للحدود ما بين قطاع غزة واسرائيل منذ حرب الخليج، ونتيجة القيود الصارمة المفروضة على دخول الفلسطينيين الى اسرائيل. بهذا المعنى، نجد ان لاجئي القطاع، هم الاقرب الى تشكيل بروليتاريا مسلوخة نهائيا عن جذورها الريفية، منذ تشردهم من قراهم الاصلية التي كانوا يعيشون فيها عام ١٩٤٨.

واللاجئون في الضفة الغربية وقطاع غزة، هم من بين الفئات الاكثر حرمانا في المجتمع. اذ يؤكد تحليل البيانات الخاصة بالاسرة المعيشية الواردة في المسح الذي اجرته مؤسسة فافو سنة ١٩٩٢، أن الشرائح الاجتماعية الاكثر حرمانا في المجتمع، هي من فقراء الحواضر الذين يشكلون في الضفة الغربية وغزة جزءا مهما من سكان المدن، الذين يقطنون مخيمات اللاجئين (٧).

وقد تعرض المجتمع الحضري في فلسطين الى اهمال نسبي في ادبيات العلوم الاجتماعية، ومع انه لم يتم بعد اعداد دراسة شاملة للمدن والبلدات الفلسطينية، الا ان الحقائق المتوفرة تشير الى وجود قطاع حضري مكون من مدن متوسطة وصغيرة، تشكل مراكز تجارية وتعليمية وثقافية وفكرية وخدماتية للمناطق الريفية المحيطة بها. فقد اصبحت المدن في الضفة الغربية، بسبب قرب القرى منها، مراكز للتشغيل ولاستثمارات القرويين التجارية والعقارية، بدون ان يكون هناك توسع سكاني مهم ناتج عن هجرة دائمة من الريف الى المدينة. وتشكل مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ما يمكن تسميته باحياء الفقر الحضرية، إن فقراء المدن غير اللاجئين، يتمركزون في احياء فقيرة في المدن والبلدات الرئيسة، رغم ان الفصل السكني في كثير من المدن الاخرى في المنطقة، ليس معلما رئيسا من معالم الحياة الحضرية في فلسطين.

ويتنوع النشاط الاقتصادي في المناطق الحضرية، فالزراعة داخل حدود البلدات وفي ضواحيها هي مظهر سائد في مناطق عديدة، الا ان البلدات هي بالاساس مراكز خدماتية وتجارية للسكان الحضريين والسكان الريفيين المحيطين. الى جانب وجود قاعدة صناعية محدودة جدا، مكونة من مشاريع صغيرة ومشاريع عائلية،

فان النشاط الاقتصادي بمجمله يتركز في تجارة ذات حجم صغير، وفي توفير الخدمات. وقد شهد الاقتصاد غير الرسمي توسعا مهما خلال الانتفاضة وبعدها، حيث شكل فقراء المدن والقرويون العاطلون عن العمل اغلبية بين اولئك العاملين في هذا القطاع. كما ان نشاط الفلاحات ملحوظ ضمن هذه النشاطات. اذ نجد في المراكز التجارية في معظم المدن اماكن تبيع النساء فيها منتوجات زراعية، ومنتوجات غذائية مصنعة بيتيا، بل وسلعا استهلاكية يشترينها من التجار ليبعنها مقابل شيء من العمولة.

الحماية الاجتماعية:

ادى غياب سلطة حكومية فلسطينية خلال العقود الثلاثة الماضية الى ابقاء البنية التحتية للخدمات العامة دون تطور، غير قادرة على تلبية حاجات السكان المتنامية. كما أن ما توفره الشؤون الاجتماعية غير كاف على وجه الخصوص، وتعرضت الموارد الشحيحة المتوفرة للضغط والصعوبات في السنوات الاخيرة، بسبب ضغط الفقر والبطالة المتزايدين. ويمكن القول ان احد معالم نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين هو تنوع المساهمين فيه، حيث نرى ان اهمهم هي وزارة الشؤون الاجتماعية (وكانت قبلها دائرة الشؤون الاجتماعية التابعة للادارة المدنية الاسرائيلية)، وكذلك وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين (الاونروا)، وعدد كبير من المنظمات الفلسطينية، وفي مقدمتها لجان الزكاة الاسلامية، ومنظمات نسائية ومنظمات خيرية اخرى(٨). كما كانت الاحزاب والجهات السياسية ومنظمة التحرير الفلسطينية خلال العقود الثلاثة من الاحتلال، مصادر مهمة لدعم عائلات السجناء والشهداء وافراد محتاجين آخرين.

كما هي الحال في مجتمعات اخرى في العالم الثالث، حيث لا تتوفر حماية اجتماعية ملائمة، تظل العائلة وشبكات غير رسمية اخرى، هي المصدر الرئيس للدعم الاجتماعي بالنسبة للفلسطينيين. لا تتوفر سوى معلومات قليلة مفصلة عن مدى اتساع هذه الانظمة غير الرسمية، الا ان الابحاث تشير الى مركزية الدور الذي تلعبه وحدة الاسرة المعيشية في حياة الفلسطينيين اليومية، يتبعها في ذلك مجموعات القرابة الاوسع مثل العائلة الممتدة. لقد فقدت الحامولة او العشيرة (المكونة من عدد من العائلات الممتدة)، كثيرا من اهميتها، ومن كونها مصدر دعم اقتصادي، ولم يعد لها في كثير من المجتمعات المحلية سوى اهمية رمزية او احتفالية، ولا تستحضر او يجتمع شيوخها الا في مناسبات كالزواج او الوفاة او لفض النزاعات. رغم هذا التوجه العام، الا ان هناك مؤشرات الى امكانية نهوض اطار الحامولة مرة اخرى، في مجال الدعم الاجتماعي والحياة السياسية.

وقد اشارت دراسة اجريت على آليات التكيف مع الصدمات الاقتصادية، في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، في اعقاب الانخفاض الحاد في فرص عمل الرجال، الى ان افتراض وجود «شبكات توظيف عائلية» يساعد الى حد كبير في فهم كيفية التعامل مع الوضع الاقتصادي الصعب:

ان وجود اشخاص آخرين يكسبون دخلا في الاسرة، هو أمر ذو اهمية حاسمة بالنسبة للرفاه الاقتصادي للافراد الذين يفقدون فرص العمل، فكلما كبرت الاسرة المعيشية، ازدادت فرص وجود شخص واحد فيها على الاقل، يعمل بشكل كامل. لذلك تبدو الاسر المعيشية الكبيرة وكأنها تشكل «نظام ضمان اجتماعي» خاص على المستوى المصغر، اذ تقدم لاعضائها نوعا من التأمين الجماعي ضد الصدمات الاقتصادية المفاجئة.. ولا يمكن تطبيق فرضية «شبكات التوظيف العائلية» بالطبع، على اسر معيشية لا يوجد فيها من يعتبر مشاركا في قوة العمل. فبسبب حجمها الصغير ومقدار عملها المتدني، فان معظم الاسر التي ترأسها النساء، تقع خارج اطار «نظام الضمان الاجتماعي» الخاص. وبالتالي نرى ان وضع الاسر المعيشية الصغيرة هش بصورة خاصة (٩).

الى أي حد يمكن اعتبار العائلة الممتدة الكبيرة المكونة من العديد من الاشخاص البالغين في سن العمل، النموذج المثالي، بدل ان تكون هي الواقع القائم في فلسطين حاليا؟. رغم ان المعلومات المتوفرة عن حجم الاسر المعيشية وتكوينها مختلطة ومتفاوتة، الا ان نتائج مسح اجرته دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية سنة ١٩٩٥، اظهرت ان معدل عدد افراد الاسرة المعيشية في الضفة الغربية وقطاع غزة يبلغ ٧ر٠٦ شخص، (٧ر٨١ في غزة و ٦ر٧ في الضفة الغربية باستثناء القدس) (١٠). كما تشير المعلومات المستمدة من مسح اجرته مؤسسة فافو (FAFO) سنة ١٩٩٢، الى ان معدل عدد الاشخاص في الاسرة المعيشية في الضفة الغربية وقطاع غزة هو ٧ر٥. (٧ في الضفة الغربية و ٧ر٥ في القدس الشرقية و ٨ر٩ في غزة). وبسبب معدلات الخصوبة العالية، نجد ان نسبة الاطفال الى الكبار عالية نسبيا، (٥٨ر طفل لكل بالغ، أو ٢ر١ طفل لكل اسرة معيشية في القدس الشرقية، و ١ر٠٢ طفل لكل بالغ او ٤ر٥ طفل لكل اسرة معيشية في قطاع غزة، و ٧٧ر٠ طفل لكل بالغ، أو ٣ أطفال لكل اسرة معيشية في الضفة الغربية). ويعني هذا اذا ما اخذنا بالاعتبار مشاركة النساء المنخفضة في القوة العاملة، ان عبء توفير الدخل في الاسرة المعيشية يقع على عاتق عدد محدود من البالغين الذكور، (بمعدل اثنين لكل اسرة معيشية في المناطق الثلاث المذكورة)، وربما لا يكونون جميعا، بداية، من كاسبي الدخل اصلا(١١).

ونجد ان الصورة التي تظهر بالتالي هي صورة عائلة ممتدة مقلصة، تشكل النموذج السائد في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع وجود نسبة كبيرة من الاسر المعيشية مشكلة من عائلات نووية، مما يوحي بأن «نظام الضمان الاجتماعي» المشار اليه اعلاه، قد يكون هشا بالفعل، ليس فقط في الاسر المعيشية التي ترأسها النساء، او في الاسر التي لا يوجد فيها بالغون يعملون. ومع ذلك، فانه لا يمكن الافتراض بأن الاسر المعيشية هي وحدات اجتماعية – اقتصادية مستقلة ومعزولة، بل الاكثر احتمالا من ذلك، هو وجود مقدار كبير من الاعتماد الاجتماعي والاقتصادي المتبادل بين الاسر المعيشية، كما هي الحال فيما نرى من مساعدة يقدمها مثلا، ابن يسكن في بيت منفصل مع زوجته وأطفاله الى والديه واشقائه غير المتزوجين، الذين يعيشون في الاسرة المعيشية التي ولد فيها. وتشير الدلائل في دول المنطقة، الى أن وحدة العائلة الوظيفية تتجاوز حدود الاسرة المعيشية، لتشمل الاقارب القريبين المرتبطين بأشكال مختلفة من المساعدة والالتزام (١٢). وبسبب عدم اجراء أي بحث تقريبا على شبكات دعم ذوي القربى في فلسطين، فانه يصعب تحديد كيفية اداء هذه الشبكات وظيفتها في اوقات الشدة، أي عند ارتفاع نسبة البطالة بين الذكور، وانخفاض دخل الاسر المعيشية. الا انه يجب ان يؤخذ بالاعتبار، التأثير المخفف لمثل هذه الشبكات على كل عائلة معيشية بمفردها.

وأخيرا، فان التركيز على الدخل المتأتي من الاجور، (الذي يحققه الرجال أساسا، بسبب مشاركة النساء المنخفضة في قوة العمل)، ينبغي الا يدفعنا الى اغفال مساهمة عمل النساء في معيشة الاسر سواء أكان هذا العمل بأجر أو بغير أجر، خاصة في اوساط المجموعات الاكثر حرمانا. فقد طورت النساء طرقا مختلفة لمواجهة وطأة الوضع الاقتصادي، ومن ذلك القيام بالعمل في البيت، (حيث يتم عادة على اسس التعاقد من الباطن)، وكذلك البيع بالتجول، والاعتماد على اقربائهن، وبيع ممتلكاتهن الشخصية (مهورهن اساسا)، مثل المصاغ. كما يمكن رؤية مساهمة النساء في دعم معيشة العائلة في مجال آخر، وهو مجال السعي للحصول على المساعدة من المؤسسات المختلفة، التي تقدم الدعم للعائلات المحتاجة، الامر الذي يستهلك جهدا ووقتا كبيرين.

العمل المأجور:

معظم الدراسات المتعلقة بتأثير عائدات العمل المأجور على الاقتصاد الريفي، ركزت على ما لذلك من تأثير على تهميش الزراعة، والتغير في نماذج الاستهلاك والاستثمار (بالتوجه نحو السلع المعمرة، والاستثمار في العقارات

وفي التجارة البسيطة)، وبروز الاجور مصدرا رئيسا لدخل الاسرة. لم يجر سوى قليل من البحث نسبيا، على التأثير المتباين للعمل المأجور على تقسيم العمل في العائلة في القطاعين الريفي والحضري. ان احد الافتراضات التي غالبا ما يجري ايرادها في الادبيات الخاصة بهذه المسألة، هو أن عمل الرجال المأجور في المناطق الريفية يؤدي الى زيادة دور النساء في الزراعة، الا انه ثبت بأن هذا الافتراض مبسط جدا وبحاجة الى دراسة اوسع.

وقد اظهرت الدراسة التي أجرتها انيليز مورز على نساء الريف في الضفة الغربية مثلا، ان تأثير نزوح العمل الذكوري المأجور على حصة النساء من العمل الزراعي، هو تأثير متغير، اذ يتوقف على المركز الاجتماعي للاسرة المعيشية. ففي الاسر الافضل حالا، (وخاصة اسر العاملين في الخليج)، قد تمتنع النساء بالكامل تقريبا عن العمل في الارض، ويشير ذلك الى وضع اجتماعي ارقى (١٣). كما تشير نتائج مماثلة في كل من الاردن ومصر الى أنه كلما كان دخل العمل المأجور عاليا تراجع تماما مقدار ما تقوم به النساء من عمل زراعي (١٤).

وقد افرز فقدان فرص العمل في دول الخليج وفي اسرائيل في اعقاب حرب الخليج وضعا جديدا بحاجة ايضا الى دراسة. فهل تجري في حالة العائدين من الخليج، استعادة النماذج التي كانت قائمة قبل نزوحهم للعمل هناك ؟؟ أم ان الاكثر احتمال هو انهم يستثمرون مدخراتهم في العقارات والتجارة،كما فعلوا هم وعائلاتهم في ذروة النزوح للعمل في السبعينيات والثمانينيات؟. أننا لا نعرف ما فيه الكفاية ايضا، عن اشكال النشاط الاقتصادي الذي يقوم به حاليا، العمال الذين ما عادوا يعملون في اسرائيل، باستثناء ما نعرفه عن برنامج الطوارىء لتشغيل الشباب غير المهرة، الذي تديره «بكدار»، ويموله البنك الدولي ومؤسسات دولية اخرى. كما لا يعرف الا القليل عن كيفية التغلب على فقدان فرص العمل في اسرائيل، خاصة في تلك المناطق الريفية من الضفة الغربية، حيث كانت نسبة العاملين منها في اسرائيل عالية جدا.

الحراك الاجتماعي:

اشرنا سابقا الى ان نزوح العمل المأجور، وتهميش الزراعة، المتصلين ببعضهما قد ساهما في احداث تغيير على التدرج الاجتماعي على مستوى القرية. ويمكن فرز اربعة عوامل على المستوى المجتمعي، على انها الاكثر اهمية في تفسير الحراك الاجتماعي في العقود الاخيرة.

الاول، هو ان مداخيل العمل في اسرائيل، بل وقبل ذلك عوائد الفلسطينيين العاملين خارج الضفة الغربية وقطاع غزة (في دول الخليج اساسا)، حسنت بشكل عام مستوى معيشة العائلة، مما مكنها من الاستثمار في مشاريع تجارية او عقارية، وبالتالي تحسين مستويات دخلها. كما ان تزايد الثروة مكن العائلات ايضا، من الاستثمار في مجال تعليم ابنائها، خاصة فيما بعد المرحلة الثانوية.حقيقة، لم تتوفر الامكانية لمعظم العائلات، لتعليم ابنائها (وبناتها بشكل أقل) تعليما عاليا، الا في العقدين الاخيرين. ولا شك ان توفر تعليم شبه مجاني ساعدها في ذلك كما سنرى لاحقا.

الثاني هو أن ازدياد دمج اقتصاد المناطق المحتلة في اقتصاد اسرائيل، واعتماده عليه، لم يؤديا الى تشجيع ايجاد نقاط ارتباط فلسطينية محلية، مع النظام الاسرائيلي وحسب، بل والى ضرورة ايجاد مثل هذه الروابط. وهكذا شاهدنا منذ السبعينيات شريحة جديدة من الافراد الذين وجدوا لهم مكانا مناسبا في النظام الجديد، وحققوا نجاحا اقتصاديا نتيجة الفرص التي توفرت لهم ليكونوا حلقات وصل بين الاقتصادين الاسرائيلي والفلسطيني. واصبحت السياحة (وخاصة في القدس وبيت لحم)، والتعاقد من الباطن في مجال العمل، وكذلك التجارة، والتصنيع البسيط على أساس التعاقد من الباطن، (مثل صناعة الملابس)، قطاعات تعشعش فيها

الشريحة الجديدة من «الاغنياء الجدد» الفلسطينيين.

يمكن اعتبار التعليم العامل الثالث الاهم في الحراك الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني. ان احد التطورات المهمة منذ اواسط السبعينيات هو توفر تعليم عال مجاني (او شبه مجاني)، في شبكة متنامية من الجامعات وكليات المجتمع في الضفة الغربية اساسا، وفي قطاع غزة ايضا على درجة اقل. كما جرى توفير التعليم العالي، بشكل مجاني غالبا، لالاف من الفلسطينيين في جامعات الاتحاد السوفييتي ودول اوروبا الشرقية، وبعض البلدان الاسيوية من خلال الاحزاب والمنظمات السياسية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

لقد اصبح حضور النساء بارزا جدا في الجسم الطلابي المتنامي في الجامعات، وكذلك في الصفوف المتزايدة من الموظفين الذين افرزهم التعليم العالي. اذ لا شك في ان انخفاض تكلفة التعليم، وقرب الجامعات والكليات من أماكن السكن، شجعا العائلة على الانفاق على تعليم بناتها، مع أن الواقع يقول: إن معظم الطالبات في الكليات، كن وما زلن من المناطق الحضرية، وذلك بخلاف الطلاب. وربما كان التوظيف المهني بالنسبة للنساء هو شكل العمل الاكثر قبولا خارج البيت. ويظهر ذلك في المسح الذي أجرته مؤسسة (فافو) حول تصورات النساء لادوار العمل المناسبة للنساء، اذ بين المسح ان ٨٦٪ من النساء اللواتي اجري المسح عليهن يرغبن في رؤية بناتهن وقد توظفن في وظائف مهنية (١٥).

ورغم ان التعليم العالي ما زال عاملا مهما في الحراك الاجتماعي، بمعنى انه يفتح الباب أمام وظائف افضل وذات اجور اعلى، الا انه يجب ان نلاحظ ان دوره في الحراك الاجتماعي قد ضعف في السنوات الاخيرة، بسبب العدد العالي نسبيا من خريجي الكليات، الذين لا يمكن استيعابهم جميعا في الاقتصاد المحلي، وبسبب الانخفاض الحاد في فرص عمل الفلسطينيين في دول الخليج. بالتالي يزداد تشغيل حاملي الدرجات الجامعية من النساء خاصة، وكذلك من الرجال، في وظائف مكتبية ووظائف اخرى ذات اجور منخفضة في المؤسسات المحلية.

ويشكل العمل السياسي المسلك الرابع للحراك الاجتماعي بالنسبة لقطاع معين من المجتمع الفلسطيني. لقد أدى توسع اطر منظمة التحرير الفلسطينية في الستينيات، وامتداد هذه الاطر ايضا الى المناطق المحتلة في العقدين التاليين على شكل احزاب سياسية، وجبهات، ومنظمات جماهيرية، الى توفير امكانيات جديدة للفلسطينيين للمشاركة السياسية. وستظهر اية دراسة تجري على القيادة السياسية الحالية بلا شك، أن تشكيلها الطبقي والاقليمي هو اكثر تنوعا من القيادة التي كانت قائمة في عقود ما قبل الاحتلال. ان الكثيرين ممن يشغلون اليوم مراكز مسؤولة ومؤثرة في الاحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية وفي السلطة الوطنية الفلسطينية ايضا، بلغوا مراكزهم هذه من خلال القنوات التي وفرتها لهم التنظيمات السياسية، واتحادات الشباب والطلاب المرتبطة بهذه التنظيمات، في السبعينيات والثمانينيات.

تجدر الاشارة في هذا المقام، الى ان فرص التقدم كانت متوفرة اساسا للشباب، حيث ان معظم الذين استفادوا اكثر من غيرهم، كانوا من شباب القرى ومخيمات اللاجئين الذين كانوا قادرين على التقدم بسرعة الى سدة البروز الوطني، بسبب قدراتهم التنظيمية العالية وانضباطهم. ولقد استثنيت النساء بشكل واسع من مثل هذه الفرص، ولم تتمكن سوى قلة منهن ان تشق طريقها من خلال الهرمية الحزبية وغيرها. ولا بد من الاشارة، مع ذلك، الى ان ممارسة السياسة من خلال العضوية في المنظمات النسائية والنشاط فيها، سواء أكانت منظمات مرتبطة باحزاب سياسية ام منظمات مستقلة قد وفرت لنساء كثيرات فرصا اجتماعية للتقدم والظهور. ولا بد من القول مرة اخرى ان أي دراسة لخلفيات النساء البارزات في مجال الحياة العامة اليوم، ستكشف على

الاغلب ان نسبة كبيرة منهن بدأت طريقها في صفوف المنظمات النسائية، خاصة تلك المرتبطة بأحزاب وجبهات سياسية.

وقد غاب في الحالة الفلسطينية بشكل ظاهر، احد العوامل المهمة في الحراك الاجتماعي الموجود في كثير من الدول العربية والدول الشرق اوسطية. ونشير هنا الى بيروقراطية الدولة، التي تشكل في دول اخرى في المنطقة طريقا رئيسا للحراك بالنسبة للرجال والنساء العاملين في دوائرها المنتشرة، الى جانب أنها تعزز ايجاد برجوازية حكومية ادارية جديدة. مع انه من الصائب القول بأن القطاع العام الفلسطيني الذي سيطرت عليه اسرائيل في ظل الاحتلال قد وفر وظائف لالاف من الفلسطينيين، وكان مساعدا بشكل خاص في توفير وظائف مهنية وشبه مهنية للنساء، الا انه لا توجد مجموعة اجتماعية محددة ازدادت ثرواتها نتيجة ارتباطها بالقطاع العام (١٦).

يحتمل ان يتغير هذا الوضع بسرعة وبشكل دراماتيكي، مع انشاء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية. فقد اخذت تظهر مؤشرات على ان هناك مراكز في جهاز السلطة الوطنية الفلسطينية البيروقراطي، تقدم تسهيلات للاستفادة من الموارد والفرص والخدمات، ومن المحتمل الا يمضي وقت طويل، قبل ان نشاهد تبلور «برجوازية حكومية» جديدة، ذات نمط معيشة واضح ومجموعة من الامتيازات. لقد قللت الايديولوجية الوطنية الفلسطينية طوال سنوات الاحتلال، من اهمية الانقسامات الاجتماعية بل ووجودها، بحجة الوحدة الوطنية في مواجهة عدو مشترك، وقد لعب هذا دورا كابحا لاستعراض الامتيازات والثروة. الا ان هذا الكابح آخذ بالزوال، ويجري الان استعراض دلائل الوضع الاجتماعي والامتياز بعلنية أوسع.

السياسة:

قد يكون المجتمع الفلسطيني من بين المجتمعات الاكثر تسيسا في أزماننا الحديثة. فقد استمرت التطورات والاحداث العالمية والاقليمية والمحلية، في التأثير على الحياة والمصائر الفلسطينية بشكل حقيقي ومباشر. ولهذا ليس غريبا ان نجد السياسة جزءا من التجربة المعيشة لكل فلسطيني. في الوقت ذاته، فان المجتمع الفلسطيني عموما، ليس بالمجتمع الثوري، رغم الادبيات الهائلة عن الانتفاضة التي توثق الروح الثورية لهذه السنوات الخمس. صحيح ان التشرد والسيطرة الاستعمارية قد قادا الى اشكال تلقائية ومنظمة من المقاومة، وأن حركة تحرير وطني ذات بنية تحتية متطورة من المؤسسات، قد تولت امور السياسة خلال العقود الثلاثة الماضية. الا ان التنظيم الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية والثقافة السياسية والايديولوجية، رغم ذلك، لم تتعرض لتحول جذري، أي بعيدا عن الولاءات والانتماءات الأولية. اضافة الى ذلك فقد عملت المؤسسات السياسية الفلسطينية، ضمن ثقافة سياسية شهدت توترا ما بين حقائق المحسوبية والتأثير الشخصي والسيطرة، من ناحية، وبين اطروحات المسؤولية العامة والمشاركة والحقوق والاستحقاقات والجدارة من ناحية اخرى.

ان تراث الحركة الوطنية الفلسطينية بالتالي هو تراث مختلط. اذ نجد من ناحية ان نجاح الحركة تحت الاشراف العام لمنظمة التحرير الفلسطينية، في وضع بنية تحتية للمؤسسات الوطنية والمنظمات الجماهيرية، وتجنيد قطاعات واسعة من المجتمع، منذ اواسط السبعينيات وحتى الانتفاضة وخلالها، انما هو نجاح يثير الاعجاب. فقد نجحت الحركة على المستوى الاجتماعي كما ذكرنا سابقا في ان تجذب الى الحياة السياسية تلك القطاعات من المجتمع، التي ظلت تقليديا خارج نطاق سياسة النخبة. يضاف الى ذلك ان الحركة الوطنية ومنظماتها المكونة، وخاصة اتحادات الطلاب والشباب، بدأت في عملية فصل السياسة عن قاعدتها المحلية الضيقة، وخلق بيئة يستطيع فيها افراد من مناطق وخلفيات اجتماعية مختلفة ان يلتقوا لصنع حركة على مستوى وطني.

على صعيد آخر، فانه رغم الثورة العفوية والمنظمة، وسيطرة اطروحات التحرير والمقاومة، ظلت الثقافة السياسية الفلسطينية والاطر المؤسساتية محافظة اجتماعيا. ومن زاوية ايديولوجية وجدت هذه المحافظة تعبيرا لها في خطاب وطني يستند الى مجتمع ريفي مستقر، يجري النظر اليه على انه مثالي لم يلوثه العنف والاضطراب اللذان سببهما الحكم الاستعماري. فالمفاهيم المثالية التي تعتبر الفلاح ونمط الحياة الفلاحية التعبير الحقيقي والاصيل للانتماء الفلسطيني،كانت من المعالم الثابتة في الخطاب السياسي منذ مطلع الحركة الوطنية، واصبحت في السبعينيات والثمانينيات عنصرا مركزيا في الخطاب السياسي والادبي والفني الفلسطيني في المنافي وفي المناطق المحتلة.

من المؤكد ان مثل هذه الاستخدامات للماضي و «التقليد» ليست حكرا على الحركة الوطنية الفلسطينية. فقد لاحظت المتخصصة في علم الانثروبولوجيا دينيس كانديوتي ان احد معالم الخطاب الوطني التي تحظى باجماع كبير هو خاصيته المزدوجة باعتباره يقدم نفسه على انه مشروع حديث، وكذلك باعتباره تأكيدا لقيم ثقافية اصيلة منتقاة من اعماق ماض مفترض ذي حياة اجتماعية بسيطة لعامة الشعب.اما بخصوص مكانة المرأة في هذا الخطاب، فتقول كانديوتي بأن لغة الوطنية نفسها تفرد النساء باعتبارهن مستودعا رمزيا للهوية الجماعية (١٧). ومع ان المجال لا يتسع هنا لمعالجة حضور النساء في الخطاب الوطني الفلسطيني، الا انه يكفي ان نشير الى ان الخطاب السياسي والادبي والفني في فلسطين قد اضفى طابعا مثاليا، بعلم او بغير علم، على التقسيم التقليدي للعمل وعلى الهرمية السلطوية المبنية على النوع الاجتماعي. ان حشد ادوار النساء الانجابية والتربوية، ودمج «المرأة» وفلسطين في قراءة واحدة، هما من الملامح المؤثرة في الخطاب الوطني في فلسطين، كما في خطاب الحركات الوطنية في اماكن اخرى من العالم.

الوضع على المستوى المؤسساتي والتنظيمي اكثر تعقيدا. فقد تحولت مع الوقت، مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت وسائل تعبئة اجتماعية نابضة بالحيوية في الستينيات والسبعينيات، الى اجهزة بيروقراطية صارمة، واصبحت بيروقراطية منظمة التحرير ذات مركزية متزايدة، وتعاملت مع مؤيديها بتشكيلتهم المتنوعة، بمن فيهم الذين في المناطق المحتلة، بمزيج من الممارسات الادارية الحديثة واساليب سياسية تستند الى المحسوبية.

وقد نجحت التشكيلات السياسية المختلفة في المناطق المحتلة، خلال العقود الثلاثة تقريبا التي تلت الاحتلال سنة ١٩٦٧، في تعبئة اقسام عريضة من المجتمع للعمل السياسي، كما احتفظت بهيمنة كاملة تقريبا على الحياة السياسية. صحيح ان معظم هذه التشكيلات استعانت بصلات القرابة وبالانتسابات وبالروابط الاقليمية وسائل لمثل هذه التعبئة، الا ان اطار الحزب او الفصيل كان هو الساحة الرئيسة التي مورست فيها الحياة السياسية. لقد وفر ضعف الاحزاب السياسية (وخاصة احزاب اليسار)، في اعقاب تراجع الانتفاضة، وانتقال الاهتمام من العمل الجماهيري الى العمل الدبلوماسي في التسعينيات، فرصة امام قوى اجتماعية تقليدية اوسع، لتغزو المجال السياسي وتؤكد ذاتها بعد ثلاثة عقود من هيمنة التشكيلات السياسية الرسمية. وكانت انتخابات المجلس الفلسطيني التي جرت في كانون الثاني ١٩٩٦، هي الفرصة الاولى منذ سنوات طويلة، التي تتيح استخدام صلات القرابة والانتسابات والتماثلات الاقليمية، وشبكات المحسوبية بشكل نشط في المنافسة السياسية.

فهل يمكننا ان نستنتج من ذلك أن المجتمع الفلسطيني هو مجتمع (تقليدي) رغم كل شيء؟وان طبيعته الحقيقية قد تكشفت اخيرا في انتخابات المجلس، كما كان نقاد نظام ما بعد اتفاقية اوسلو السياسي، قد لاحظوا في كثير من الاحيان ؟. تتوقف الاجابة على هذا السؤال على عدد من العوامل، منها وجود او عدم وجود قطاع واسع من الناس على استعداد للانسحاب من الحياة السياسية الحديثة، رغم انهم كانوا ممن ربطوا انفسهم بمؤسسات

على مستوى الوطن، كما ترتبط اعمالهم وفرصهم، وبالتأكيد اسلوب حياتهم ايضا، بهذه المؤسسات بشكل نهائي. عامل آخر هو قدرة الاحزاب السياسية الفلسطينية، وخاصة احزاب المعارضة، على تجديد شبابها، واعادة بناء ذاتها لتقود الحياة السياسية مرة اخرى. ينبغي عدم استبعاد امكانية تشكيل احزاب وجبهات وحركات جديدة، ومجموعات ضغط وتأثير بالمعنى الحديث. فالمجتمع الفلسطيني على اعتاب مرحلة جديدة في تاريخه السياسي، حيث تتطلب الخلافات حول السياسة الاجتماعية ومسؤولية الدولة والنظام التعليمي والحقوق المدنية وحقوق الانسان، اشكالا حديثة من التنظيم، تتجاوز التشكيلات العائلية والاقليمية. قد تؤكد القوى التقليدية او تعيد تأكيد ذاتها في ازمان واشكال مختلفة، الا ان هيمنتها على الحياة السياسية مسألة لم تحسم بعد، بما في ذلك على المدى القصير.

الاسرة والقرابة:

اصبح من المألوف في الادبيات الاكاديمية وغير الاكاديمية حول المجتمعات العربية تأكيد مركزية العائلة والقرابة في التنظيم الاجتماعي وتشكل الهوية. وكما هي الحال فيما يتعلق بتعميمات فضفاضة حول المجتمعات العربية، فان هذه الصيغ لا تساعدنا دائما على فهم اعمال المؤسسات الاجتماعية في بيئات اجتماعية معينة، خاصة الطبيعة الفعالة والمتغيرة للعلاقات الاجتماعية ضمن هذه المؤسسات. من المهم في المحيط الفلسطيني ان يوضع أي نقاش حول العائلة او القرابة ضمن الظروف الخاصة السائدة في فلسطين، مع الانتباه الى التشابهات الواسعة بين التنظيم الاجتماعي الفلسطيني والعربي حيث وجدت.

ان الترابط المتداخل ما بين العائلة والسياسة هو احد الامثلة على ذلك. ففي دراستها للاسرة في الدول العربية، تعكس سعادجوزيف نظرة سائدة، عندما تشير الى ان العائلة تؤدي وظيفة شبكة سياسية، بالنسبة للشخص الذي يسعى للحصول على الخدمات الحكومية، وان السياسيين والاداريين كثيرا ما يخصصون موارد للافراد من خلال رؤساء العائلة. ان هذا التركيز الدائم على العائلة في المجال الحكومي، يجعل من العلاقات العائلية أدوات سياسية كبيرة الاهمية(١٨).

اما في فلسطين، حيث لم تتوفر سلطة حكومية محلية طوال ثلاثة عقود من الزمن، فقد تشكلت العلاقة بين الاسرة والسياسة، وكذلك بين الاسرة والدولة، بشكل مختلف نوعا ما. مع ان الاسرة في فلسطين، اسوة بباقي العالم العربي هي نقطة مرجعية للفرد ومصدر رئيس للهوية، الا انها لم تكن عموما اداة لتأمين الحصول على اعانات من الدولة. ان احد اسباب ذلك هو الطبيعة غير المحلية للسلطة السياسية، مما يحول دون وجود صلات قربى ما بين الدولة والمجتمع المدني والعائلة كما تفترض جوزيف بالنسبة للمجتمع العربي. هناك عامل آخر يميز المحيط الفلسطيني عن كثير من الدول العربية، الا وهو حقيقة ان القطاع العام الذي تسيطر عليه السلطة العسكرية الاسرائيلية، لم يكن في واقع الحال مصدرا واسعا للخدمات او الفوائد للافراد، اضافة الى ذلك، فان سقوط السلطة السياسية في يد قوة محتلة، أي في يد قوة سياسية غير شرعية، لم يشجع الافراد والعائلات على اقامة صلات معها. اما اولئك الذين اقاموا صلات كهذه لأي سبب مهما كان، فقد تعرضوا للنقد الاجتماعي على درجات مختلفة. ويمكن القول على هامش ذلك، ان السلطات الاسرائيلية حاولت ان تدعم سلطة مخاتير القرى، من خلال طلبها بأن يحصل كل من يسعى للحصول على تصريح أو أية خدمات اخرى على موافقتهم. ولم يكن المختار بالضرورة عضوا محترما في المجتمع المحلي، وقد تضررت سلطة المخاتير بشكل جدي اثناء الانتفاضة. ومع ذلك، وحتى في الحالات التي نجحت فيها هذه السلطة في ان تكون جسرا ما بين الفرد والحكومة، فان المخاتير لم يمثلوا عائلات بالاساس، بل مثلوا مجتمع القرية عموما.

اما فيما يتعلق بعلاقة الفلسطينيين بالسلطة شبه الحكومية، الممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية خلال العقود التي سبقت اقامة السلطة الوطنية الفلسطينية، فان العائلة لم تكن الوسيلة الرئيسة لضمان الحصول على المنافع والخدمات من اجهزتها المختلفة، في الشتات وفي المناطق المحتلة، فلربما كانت الارتباطات السياسية، من خلال التشكيلات السياسية المختلفة والمؤسسات الوطنية، عاملا اكثر قوة مقارنة بأواصر القربى. من المحتمل ان يتغير الوضع بعد ان جرى انشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث اخذ ذوو التأثير في السلطة بتولي الاشراف على قطاع اوسع من الموارد الوطنية والامتيازات والفرص. لذا فانه من المتوقع ان تصبح الارتباطات العائلية ذات اهمية للوصول الى هذه الموارد والفرص، كما يتوقع ان يجري تهميش النساء في هذه العملية، التي من المحتمل ان تسيطر عليها شبكات ذكورية.

واذا كان غياب سلطة حكومية محلية في فلسطين، قد منع قيام الاسرة وصلات القربى بدور مهم في الحلبة السياسية، فانه وللمفارقة قد عزز السلطة العائلية في مجال اخر. ونشير هنا الى ما يمكن ان نسميه تطبيق القانون والقضاء، حيث ظلت قضايا هامة خارج نطاق الدوائر الرسمية كالشرطة والمحاكم.كان اللجوء الى الشرطة محظورا لاسباب كثيرة، منها ان تطبيق القانون كان يخضع للسلطات العسكرية، واحيانا حين لم يكن مناص من تدخل الشرطة، فان وساطات مجتمعية اخرى، مثل لجان الوساطة المشكلة من شخصيات في المجتمع كانت تتدخل ايضا.ومن المهم ان نلاحظ هنا، ان القانون العرفي الذي يسمح بعملية الوساطة والتنفيذ هذه لا ينظر الى الفرد على انه مستقل ذاتيا، اذ يتم التعامل مع المشتبه بهم، او الافراد المتورطين في النزاعات، من خلال وكالة اقربائهم المباشرين عنهم، وفي بعض الحالات من خلال دائرة اوسع من الاقارب، حيث يمثل كبار رجال العائلة الافراد المتورطين، وهم مخولون في حل النزاع الذي يشمل بموجب هذا النظام عائلات، لا افرادا يمثلون انفسهم.

ان تمييز الرجال الكبار، هو حجر الزاوية في نظام الابوية، المتجذر في صورته «الكلاسيكية - التقليدية» في الاسرة الفلاحية الممتدة، حيث تقيم الزوجة في مكان سكن زوجها وحيث ينتسب الاولاد الى ابيهم، وحيث يمتلك الرجال الاكبر سنا سلطة كبيرة على اعضاء الاسرة الاخرين، وتمتلك النساء الاكبر سنا سلطة كبيرة على الشابات، بما في ذلك ما للحموات من سلطة على كنائنهن خاصة (١٩). وقد تعرض النظام الابوي، الذي يمثل هرمية سلطوية تقوم على التمييز المبني على النوع الاجتماعي والعمر، ويستند الى الاسرة المعيشية باعتبارها وحدة انتاجية، لتحديات ناجمة عن تحولات اجتماعية تكتسح المناطق التي يسود فيها. اذ ان توفر فرص العمل المأجور خارج اطار الاسرة (للرجال اساسا، ولقطاع مهم من النساء الحضريات ايضا)، وارتفاع سن الزواج بين النساء، وتفسخ العائلة الممتدة، وارتفاع المستويات التعليمية، والهجرة من الريف الى المدينة، الى جانب عوامل اخرى، اخذت كلها تنخر بعض الاسس المادية لهذا النظام.

وفي فلسطين، حيث اخذت معظم هذه التحولات الاجتماعية تترك أثرها، يواجه النظام الابوي تحديات على المستويات الايديولوجية والمادية. اذ ان الاسر التي تقف على رؤوسها النساء بسبب الطلاق او وفاة الازواج، او بسبب غياب الرجال عنها مددا طويلة، او الاسر التي تكسب نساؤها اجورا من خلال العمل خارج البيت،تمثل كلها حالات اشكالية بالنسبة لنظام الابوية، كما ان استقلال الابناء اقتصاديا ومغادرتهم بعد الزواج البيوت التي ولدوا وترعرعوا فيها يشكلان ايضا تحديا للهرمية السلطوية المبنية على النوع الاجتماعي والعمر، سواء فيما يتعلق بالابناء تجاه آبائهم، أو فيما يتعلق بزوجات الابناء تجاه حموتهن.

من المهم ان نلاحظ على كل حال، بأن الظروف الخاصة بالحياة في فلسطين، كما في أي مكان اخر في العالم العربي، يمكن ايضا ان تعمل ضد انهيار النظام الابوي، بل وأن تقويه في بعض الحالات. لقد ناقشنا من قبل،

استمرار العائلة الممتدة في اداء وظائفها رغم انشاء الابناء المتزوجين اسرا نووية. وفي الوقت الذي قد يعطي فيه هذا الترتيب، الذي يعتبر تكيفا مع غياب الضمان الاجتماعي ومساعدات حكومية اخرى خاصة بكبار السن، الابناء سلطة على آبائهم، فانه قد يقوي مركز الابناء الكبار على اخواتهم واخوتهم الذين ما زالوا في البيت، وبالتالي فانه يتم بشكل آخر الحفاظ على الهرمية السلطوية المبنية على النوع الاجتماعي والعمر. وبالطريقة نفسها، فبينما قد تتحرر زوجات الابناء من سلطة حمواتهن المستبدات المباشرة واليومية، فانهن قد يوضعن في موقف يصبحن فيه معتمدات على حمواتهن اذا ما خرجن الى العمل. ففي ظل عدم توفر مرافق رعاية مناسبة للاطفال، فان الحموات هن الخيار الاول لرعاية احفادهن الصغار، وقد يتوجب على الكنائن ان يتحملن اعباء تدخل الحموات في رعاية اطفالهن، كما يستدعي هذا الترتيب.

عالج النقاش السابق موضوع مكانة المرأة في الاسرة المعيشية، حيث سننتقل الى دراسة هذا الموضوع الان. هناك عدد من العوامل التي تساعد على تحديد مكانة المرأة، خاصة سلطتها داخل الاسرة المعيشية. العمر والحالة الزواجية هما مقرران مهمان لمكانة النساء. فالزوجة صغيرة السن هي بلا جدال في وضع خاسر امام زوجة كبيرة السن، خاصة اذا كانت حماة، وللنساء غير المتزوجات في معظم الحالات سلطة اقل مما للمتزوجات، مع ان امرأة غير متزوجة اكبر سنا، ولديها بعض الموارد مثل دخل معين، قد تحوز على وضع مهم في الاسرة المعيشية. والنساء المطلقات، هن من بين اكثر الاعضاء في الاسرة ضعفا، الا اذا توفرت لديهن موارد مناسبة، فقد يعتمدن بالكامل تقريبا على ابائهن واخوتهن في الامور المالية، كما ان عدد الاطفال، وخاصة الاولاد منهم، الذين انجبتهم المرأة، هو مقرر آخر لمكانة المرأة، ليس فقط فيما يتعلق باقرباء زوجها، بل ايضا بالنسبة لتوفر ضمان اطول لها بعد وفاة زوجها. وليس من الواضح اذا ما كان التعليم والعمل خارج المنزل، يسهمان بالضرورة في تحسين وضع النساء داخل الاسرة المعيشية، خاصة في الحالات التي يوجد فيها رجال يكسبون الرزق، وينظر اليهم على انهم المعيلون الرئيسون في العائلة المعيشية.ان الملكية والثروة (سواء عن طريق الوراثة او المهر)، قد تكونان عاملا مهما بالنسبة للمرأة المتزوجة، خاصة فيما يتعلق بزوجها واقربائه. وتستخدم كثير من النساء عامل القوة هذا لتحسين ادوارهن في اتخاذ القرار، وفي الحصول على سلطات اخرى في الاسر المعيشية، بل وفي اوساط عائلات ازواجهن.

المعايير والقيم التقليدية:

قد يبدو متناقضا ان ينظر الى المجتمع الفلسطيني في معظم الاحيان على انه في مقدمة المجتمعات العربية الاخرى، فيما يتعلق بالشؤون السياسية، وان يوصف في الوقت نفسه بأنه مجتمع تقليدي الى حد كبير.وهناك نوعان من الدراسات والكتابات اكدا عموما على «التقليدية» المنسوبة الى المجتمع الفلسطيني، النوع الاول يشمل كتابات قليلة العدد عالجت جوانب التنظيم الاجتماعي، مثل القرابة والاسرة، والنوع الثاني يشمل كتابات متزايدة اخرى حول النساء الفلسطينيات. وبينما تقوم الكتابات الخاصة بالنساء الفلسطينيات بتوثيق دور النساء في النضال الوطني، وخاصة اثناء الانتفاضة، فاننا نجد مع ذلك، بأنها تؤكد بشكل واسع افتراضات تتعلق بالتقليد ودوره في تقرير وضع النساء وامكانياتهن. كما ساهم الخطاب الفلسطيني الاكاديمي والشعبي في خلق هذا التصور عن المجتمع. واصبحت فكرة ان «المعايير والقيم التقليدية» تحكم السلوك وتحد من حرية النساء وفرصهن، جزءا من المفهوم العام لعلاقات النوع الاجتماعي.

من المهم ان نلاحظ جانبين، لتفسير الممارسات الاجتماعية والسلوك بالرجوع الى «المعايير والقيم التقليدية» . اذ يبدو هذا التفسير اولا، بأنه مقتصر بالكامل تقريبا على المجتمعات غير الغربية، وكأن لسان حال الافتراض يقول: إن المجتمعات غير الغربية، وخاصة الشرق اوسطية، ما زالت في قبضة انظمة القيم التقليدية، بينما حررت

الشعوب الغربية الصناعية نفسها من مثل هذه الانظمة. ثانيا: انه تجري الاشارة الى المعايير والقيم بشكل ثابت تقريبا، عندما يتعلق الموضوع بالعلاقات والادوار والهويات المبنية على أساس النوع الاجتماعي.

فكيف يكون بامكاننا ان نفهم الممارسات الاجتماعية، والانماط السلوكية التي تبدو ان قيما ومعايير تقليدية هي التي تمليها؟ وكيف يمكننا ان نفسر مثلا حرمان النساء الواضح من الارث؟ ولماذا لا يكون عمل النساء خارج البيت مقبولا ؟ وكيف نفسر الاهتمام بخصوبة النساء، وتفضيل الاطفال الذكور؟ ولماذا يكون زواج الاقارب محبذا اجتماعيا؟ ولماذا تتبنى النساء الملابس «التقليدية» ؟

للاجابة على هذه الاسئلة وغيرها، علينا ان ندرك أولا ان المعايير والقيم هي صيغ تاريخية قبل كل شيء، وانه لا يقوم جيل «بتسليمها» الى جيل آخر في أي مجتمع، دون ان تتعرض الى اعادة تعريف وصياغة. ان عملية التغيير هذه في حد ذاتها مشروطة بتغيير الحقائق الاجتماعية، وتعكس الصراع ما بين مجموعات وشرائح اجتماعية مختلفة، في سعيها لتحقيق مصالحها الخاصة والمشتركة. من الامثلة الرئيسة على ذلك مفهوم الشرف الذي يفترض بأنه سرمدي، والذي يعتقد بأنه ينظم سلوك النساء في المجتمعات الشرق اوسطية المسلمة. ان معرفة عابرة بالممارسات والقيم الاجتماعية في هذه المجتمعات، تكشف ان معنى «الشرف» تغير الى حد كبير خلال العقود الماضية، كما تغير ما يعتبر انتهاكا لقانون الشرف. فالممارسات، وكذلك السلوك، التي كان ينظر اليها بأنها تشكل انتهاكا خطيرا لقاعدة الشرف قبل عقود، لا تثير ردود فعل مماثلة هذه الايام. اضافة الى ذلك، فان المجموعات الاجتماعية والسياسية المتنافسة، تقوم باستمرار بالتفاوض حول تعريف الشرف وحدود الشرف كما هو واضح من خلال القواعد المختلفة للملابس والسلوك، التي تعتمدها النساء الاسلاميات وغير الاسلاميات. ومن اللافت للنظر أنه حتى الاسلاميون قاموا باعادة تفسير قواعد الشرف التي يفترض بأنها ثابتة، ومنها القواعد التي تمنع اختلاط الرجال بالنساء، وتعديلها لتتلاءم مع ضرورات الحياة الحديثة، ومنها أيضا ما يتعلق بالانخراط في القوة العاملة او الالتحاق بالمدارس والجامعات.

وعلينا ثانيا ان نأخذ بالاعتبار امكانية ان تختص قيم ومعايير معينة بمجموعة او طبقة معينة، وبالتالي لا يمكن تعميمها على مستوى مجتمعات كاملة، اما كيف تجري عملية التعميم، فذلك في حد ذاته موضوع للبحث، اذ قد يتضح لنا، ان مجموعة من العوامل تلعب دورها في جعل القيم والمعايير عالمية. ان عزل النساء في البيوت مثلا، لم يكن ممارسة مطبقة بالنسبة لاغلبية النساء في المجتمعات الشرق اوسطية، سواء في المناطق الريفية او الحضرية، حيث ان احد متطلبات العزل هو التحرر من العمل في الحقل او في الحي او أي اماكن عامة اخرى.

ثالثا، حتى لو افترضنا بأن الممارسات الاجتماعية «محكومة» بشكل عام - او يجري تفسيرها - بالمعايير والقيم التقليدية، وانه ينظر اليها كذلك من جانب افراد في المجتمع المعني، فانه يظل من المهم ان نبحث عن أية عوامل اكثر واقعية ومادية، وقد تكون ايضا من اسباب هذه الممارسات. ان القيام بذلك سيفرض ضرورة وضع القيم والمعايير والمواقف التقليدية ضمن السياق العام للظروف المادية، والعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع. كما ان ذلك سيساعد ايضا في جعلنا اكثر حساسية لكون الممارسات الاجتماعية خاضعة للتغيير المستمر، حيث انها مشروطة بظروف مادية متغيرة. ويمكن ان نضيف بأن مثل هذا التمرين سيكون مدعاة لرضا فكري أكبر، حيث ان ارجاع ممارسات اجتماعية ونماذج سلوكية متنوعة الى جهة سرمدية لا شكل لها من «التقاليد»، لا يلبي معايير الدقة الاكاديمية.

ورغم الادبيات الغزيرة حول المجتمع الفلسطيني، فانه لم يتم سوى القليل من البحث في المواضيع التي اثرناها اعلاه. وسنوضح باستخدام البحث الرائد الذي أجرته انااليز مورز في منطقة نابلس فائدة النهج الذي

اقترحناه قبلا في دراسة علاقات الملكية والارث في فلسطين. لقد اشير دائما الى ان النساء الفلسطينيات (ومعظم النساء المسلمات في هذا المجال)، يتعرضن للحرمان من حقهن في وراثة ممتلكات العائلة بسبب المعايير السائدة، التي تعتبر من غير اللائق او من غير المقبول ان تطالب البنات بميراثهن. فما هي الحقائق الاجتماعية الكامنة وراء مثل هذه المعايير والاعتقادات ؟.

تنظر مورز اولا الى الحقائق الاساسية، فتجد انه ليست كل النساء محرومات من حصصهن في الميراث او لا يطالبن بها. والعوامل الحاسمة التي تقرر ما اذا كن يحصلن او لا يحصلن، يطالبن أو لا يطالبن بحصصهن، هي الحالة الزوجية، والطبقة الاجتماعية والمركز في العائلة. وتشير أيضا الى ان وجود او غياب ورثة منافسين، هو امر جوهري بالنسبة لامتناع او عدم امتناع النساء عن المطالبة بحصصهن في الميراث. فالبنات اللواتي لا اخوة لهن (وامهاتهن الارامل)، يظهرن الاهتمام الاكبر بالمطالبة بحصصهن. والبنات في العائلات الميسورة، هن ايضا في وضع افضل يمكنهن من ان يرثن شيئا من ممتلكات العائلة. اما الاغلبية، أي النساء المتزوجات من عائلات ذات امكانيات متواضعة، ولهن اخوة، فان الوضع بالنسبة لهن مختلف بشكل حاد. اذ تمتنع الاخوات هنا عن المطالبة بحصصهن لصالح اخوتهن، باعتبار ذلك استراتيجية تهدف الى تحقيق استفادة قصوى منها، فمن المنطقي بالنسبة للنساء، وهن يعتمدن في نهاية المطاف على اقربائهن في الضمان الاجتماعي – الاقتصادي، ان يفعلن ذلك، من اجل تركيز الانتباه على التزامات الاقارب تجاههن. اضافة الى ذلك، فان عدم مطالبتهن بميراثهن قد يحسن وضع اخوتهن، وبالتالي تتحسن اوضاعهن تجاه عائلات ازواجهن بشكل غير مباشر. فالدعم الذي تتلقاه النساء من اقربائهن، يؤثر عادة على مركزهن في بيوت ازواجهن (٢٠).

وقد اظهر نقاشنا فيما سبق، نقطة اخيرة، من المهم ادراكها عند دراسة وضع النساء الفلسطينيات. فرغم اننا نتحدث عن «النساء» الفلسطينيات عموما، الا انه يجب علينا ان ندرك ان وضع النساء وفرصهن وسلطتهن، واساليب حياتهن مشروطة بالطبقة التي ينتمين اليها، وباماكن سكنهن (مدينة، قرية، مخيم لاجئين)، ومقدار التعليم الذي حصلن عليه، وحجم عائلاتهن، ومركزهن في دورة حياة العائلة، ووضعهن الزواجي، واخيرا اعمارهن.

الخاتمة:

ان المجتمع الفلسطيني الذي يشكل اطار هذا التقرير عن النساء الفلسطينيات، هو واقع اجتماعي معقد ومركب.اذ ان عقودا من التحولات الاجتماعية، التي كان بعضها عنيفا ومدمرا في تأثيره، وكان بعضها الاخر ذا تأثير تدريجي ومستتر، هي التي شكلت الوقائع الحالية. كما ان المجتمع الفلسطيني يدخل الان مرحلة جديدة وترتيبات جديدة، ويشهد مؤسسات وقوى جديدة من المؤكد ان تؤثر على شكل الاشياء القادمة، خاصة في المجالين السياسي والاقتصادي. كما ينبغي ان يكون حاضرا في اذهاننا ان كثيرا من القوى المحركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي سادت في فترة ما قبل اقامة السلطة الفلسطينية، ستواصل تأثيرها على المجتمع. فمن المرجح ان يكون الاعتماد الاقتصادي على اسرائيل مثلا، من الملامح الرئيسة للفترة القادمة، اذا ما اخذنا بالاعتبار غياب هيكلية اقتصادية قادرة على توفير العمل، وتحفيز الانتاج ودعم التجارة. وسيكون غياب السيادة على الارض وعلى موارد اساسية اخرى عاملا رئيسا آخر، يحد بقوة من امكانيات حدوث تحولات اجتماعية كبرى في الاقتصاد والمجتمع.

قد تكون السياسة بالمعنى الاوسع لهذا المصطلح، هي الساحة الوحيدة التي تقوم فيها الترتيبات والمؤسسات السياسية، بتوفير البيئة المناسبة لاشكال جديدة ومختلفة من التنظيم والنضال وممارسة السلطة. ان العمل

التحريضي والتعبوي في هذا المجال، والذي كان غائبا بالكامل تقريبا عن الحياة السياسية الفلسطينية الى حين انشاء سلطة محلية، قد يشمل تشكيلات سياسية واجتماعية جديدة وقائمة، مثل احزاب ومنظمات اهلية ومنظمات نسائية. كما ستوضع موضع الاختبار، «تجربة الديمقراطية» التي جرى اطراؤها كثيرا، في الوقت الذي تتوجه قطاعات مختلفة من المجتمع المدني الفلسطيني للنضال من اجل اقامة حكومة مسؤولة، ومن اجل حقوق المواطنين، والحريات الاساسية والعدالة الاجتماعية. واخيرا، فان مسألة الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة، ستكون من المواضيع التي ستستقطب اهتمام القوى السياسية والاجتماعية المتنافسة.

هوامش:

١- استنادا الى بيانات اخيرة، ذكرت ٦١ في المئة من الاسر المعيشية في الضفة الغربية باستثناء القدس، و ٥ر٥٢ في المئة من الاسر المعيشية في غزة، ان لها اقارب وثيقي القرابة يقيمون في الخارج. انظر: دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، **المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة: النتائج الاساسية**. رام الله، ١٩٩٦، ص٤٢.

٢- من الكتابات العامة حول فلسطين التي توثق وتناقش هذه التفاصيل:

Naseer Aruri, ed., *Occupation: Israel Over Palestine*, AAUG Press, 1983 (first edition), 1989 (second edition); Baruch Kimmerling and Joel Migdal, *Palestinians: the Making of a People*, Free Press, 1993; Khalil Nakhleh and Elia Zureik, eds., *The Sociology of the Palestinians*, Croom Helm, 1980; and Pamela Ann Smith, *Palestine and the Palestinians, 1876-1983*; St. Martin's Press, 1984.

3. The World Bank, *Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace*, 1993, Vol. 1, p.viii.

4. International Labor Organization, *Capacity Building for Social Development: Programme of Action for Transition in the Occupied Palestinian Territories*, Geneva, 1994, pp. i, 4-7.

5. Sara Roy, *The Gaza Strip: The Political Economy of De-Development*, Institute for Palestine Studies, Washington, 1995, p.223.

٦- المصدر نفسه، ص١٨.

٧- سليم تماري، «تحول المجتمع الفسطيني: التشرذم والاحتلال»، في كتاب **المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية: بحث في الاوضاع الحياتية**، تحرير ماريان هيبرغ وغيراوفنسن. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤، ص٢١.

٨- يمكن الرجوع الى مسح خاص بنشاطات مقدمي الخدمات، في كتاب رضوان شعبان وسامية البطمة، **أبعاد الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة**: القدس، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ١٩٩٥.

9. Geir Ovensen, *Responding to Change: Trends in Palestinian Household Economy*, FAFO, 1994, pp. 128-129.

١٠- دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، المصدر السابق، ص٤١.

١١- ماريان هيبرغ وغيراوفنسن، المصدر السابق، ص٤٠٦.

١٢- فهد الثاقب، «الروابط العائلية - القرابية في مجتمع الكويت المعاصر، **حوليات كلية الاداب**، الحولية الثالثة، جامعة الكويت، ١٩٨٢، صص ٢٣ - ٤٤؛ ابراهيم عثمان، «التغيرات في الاسرة الحضرية في الاردن، **مجلة العلوم الاجتماعية**، الجامعة الاردنية، المجلد ١٤، العدد ٣، ١٩٨٦، صص ١٥٣ - ١٧٧.

Also, Samih Farsoun, "Family Structure and Society in Modern Lebanon,» in L. Sweet, ed., *Peoples and Cultures of the Middle East*, National History Press, 1970, vol. 2, pp. 257-307.

13. Annelies Moors, "Women and Property: A Historical-Anthropological Study of Women's Access to Property through Inheritance, the Dower and Labour in Jabal Nablus, Palestine," Ph.D Thesis, University of Amsterdam, 1992, p.28.

١٤- ستناي شامي ولوسين تامينيان، «المرأة، العمل ومشاريع التنمية: حالتان دراسيتان من الاردن، **مجلة ابحاث اليرموك**، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٨، العدد ٣، ١٩٩٢، صص ٩-٥١.

Also see Soheir A. Morsy, "Rural Women, Work and Gender Ideology: A Study in Egyptian Political Transformation," in Seteney Shami, et al., eds., *Women in Arab Society: Work Patterns and Gender Relations in Egypt, Jordan and Sudan*, Berg/UNESCO, 1990, p. 143.

١٥- ريما حمامي، «النساء في المجتمع الفلسطيني»، في كتاب ماريان هيبرغ وغيراوفنسن، المصدر السابق، ص ٣٤٦.

١٦ - يبحث كل من John Waterbury, Alan Richards في العمليات التي قامت بموجبها الدول الشرق اوسطية التي تمارس سياسة التدخل بخلق قطاعات عامة كبيرة وبرجوازيات حكومية، وذلك في كتابهما:

John Waterbury and Alan Richards, *A Political Economy of the Middle East: State, Class, and Economic Development*, Westview, Press, 1990, pp. 184-218.

17. Deniz Kandiyoti, "Identity and its Discontents: Women and the Nation", in P. Williams and L. Chrisman, eds., *Colonial Discourse and Post - Colonial Theory*, Harvester Wheatsheaf, 1993.

18. Suad Joseph, "Gender and Family in the Arab World," Middle East Research and Information Project, Pamphlet in the Series Women in the Middle East: Image and Reality, 1994, p. 4.

١٩- تبحث دينيس كانديوتي هذه وغيرها من خصائص الابوية «التقليدية» (التي توجد اوضح حالاتها في شمال افريقيا، والشرق الاوسط المسلم وفي آسيا الجنوبية والشرقية)، في:

Deniz Kandiyoti, "Islam and Patriarchy: A Comparative Perspective," in Nikki Keddie and Beth Baron, eds., *Women in Middle Eastern History: Shifting Boundaries in Sex and Gender*, Yale University Press, 1991, p.31.

20. Annelies Moors, "Gender Relations and Inheritance: Person, Power and Property in Palestine," in Deniz Kandiyoti, ed., *Gendering the Middle East: Emerging Perspectives*, I.B. Tauris, 1996, pp. 69-84.

برنامج دراسات المرأة
جامعة بيرزيت

تدريس - بحث - نشاط مجتمعي

تأتي المبادرة إلى إنشاء برنامج لدراسات المرأة في جامعة بير زيت في مرحلة حرجة يمر بها المجتمع الفلسطيني بشكل عام والمرأة الفلسطينية بشكل خاص، في ظل السعي الدؤوب لمعالجة العديد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في إطار مرحلة تجمع بين التحرر الوطني والبناء في الوقت نفسه، الأمر الذي يتطلب وضع سياسات فعّالة للبدء في عملية تنمية شاملة ومستقرة تقوم على طرح ومناقشة قضايا اجتماعية رئيسية تواجه المجتمع مناقشة متعمقة، مع الاستفادة من تجارب شعوب أخرى - من العالم الثالث بشكل خاص.

وقد اصبح فهم الأسس التي يقوم عليها التنظيم الاجتماعي بالاستناد إلى أدوات تحليلية جديدة مثل مفهوم النوع الاجتماعي أو ما يعرف لدى البعض بـ (الجندر) اصبح هذا مؤخراً أحد العوامل المهمة التي تساعد في تحديد أهم القضايا الاجتماعية التي تطرح للبحث والنقاش، ويسعى برنامج دراسات المرأة في جامعة بيرزيت إلى الإسهام في هذا الجهد من خلال برنامج تدريس جاد، ومن خلال القيام بأبحاث مستمرة تعمل على كشف أهم العوامل التي تحدّد وتؤثر في وضعية الرجل والمرأة في المجتمع الفلسطيني؛ بهدف وضع سياسات فعّالة تعي أهمية دراسة علاقات النوع الاجتماعي في المجتمع.

كما يقوم البرنامج - في سبيل الهدف نفسه - بتصميم برنامج أنشطة مجتمعية متعددة تخرج المعرفة الاكاديمية من أسوار الجامعة لتصل الى الفاعلين فيه أياً كانت أماكن تواجدهم، وذلك عن طريق برنامج ندوات ومنشورات، أو تدريب خاص على قضايا النوع الاجتماعي.

التدريس:

برنامج دراسات المرأة هو جزء من برامج كلية الآداب في جامعة بير زيت، ويقدم البرنامج حاليا تخصصا فرعيا في دراسات المرأة. وقد بدأ تدريس هذا البرنامج في السنة الدراسية ١٩٩٤/١٩٩٥ , حيث وضع منهاج دراسي رئيسي يشمل مساقات متعددة تغطي أحد عشر موضوعا منها: مدخل إلى دراسات المرأة، والمرأة والتنمية، والمرأة والقانون، والمرأة في المجتمع العربي، وتاريخ الحركات النسوية، والنوع الاجتماعي في الخطاب، والمرأة والعائلة.

البحث:

يعمل برنامج دراسات المرأة على إجراء بحوث على واقع المرأة الفلسطينية من خلال تنفيذ مشاريع بحث يضعها البرنامج لنفسه , أو من خلال تقديم ما يلزم من تسهيلات ومساعدة للقيام بمثل هذه البحوث من قبل باحثين آخرين. ولتحقيق هذا الهدف أسس البرنامج مكتبة متخصصة في دراسات المرأة يعمل على تطويرها وتنميتها باستمرار. وقد شرع البرنامج في أيلول ١٩٩٤ بالعمل على مشروع بحث شامل عن « المرأة الفلسطينية في المجتمع » شارك فيه عدد من الباحثين والباحثات من البرنامج ومن خارجه أيضا. وقد صدرت عن هذا المشروع أربع أوراق عمل حول الكتابات النسوية عن الشرق الأوسط، والنوع الاجتماعي والسياسات العامة في فلسطين، والنوع الاجتماعي والتنمية، والنوع الاجتماعي والتعليم المهني في فلسطين. كما صدر أيضا عن نفس المشروع

تقرير بعنوان: **المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن**. أما المرحلة الثانية من هذا المشروع فستتناول بالبحث جوانب عديدة أخرى تتعلق بالنوع الاجتماعي والسياسة الاجتماعية في فلسطين.

أنشطة مجتمعية حول النوع الاجتماعي:

يسعى برنامج دراسات المرأة إلى جانب أهدافه الأكاديمية والبحثية أيضاً، إلى تطوير آليات تمكين للمرأة الفلسطينية في المجتمع، وذلك من خلال برنامج أنشطة خاص بقضايا النوع الاجتماعي. ويسعى هذا البرنامج إلى الإسهام في طرح قضايا النوع الاجتماعي للنقاش العام بهدف التأثير على وضع سياسات عامة تأخذ تلك القضايا بعين الاعتبار، في سبيل السعي لتأسيس مجتمع يعترف ويصون حقوق المواطنين كلها سواء الاقتصادية، أو الاجتماعية أو السياسية. وتشمل أنشطة هذا البرنامج تقديم برنامج تدريب على قضايا إدخال وتخطيط السياسات بأخذ النوع الاجتماعي بالاعتبار، والذي يستهدف عدداً من المؤسسات والمواقع المحددة سواء على المستوى الحكومي أو غير الحكومي، وتنظيم حلقات دراسية وورشات عمل مختارة - سواء داخل حرم الجامعة أو خارجها - تهدف لبث الوعي والمعرفة بأهمية قضايا النوع الاجتماعي. وفي سبيل تحقيق هذه الغاية يعمل البرنامج على نسج علاقات قوية مع العديد من المنظمات والمراكز النسوية والتنموية الفاعلة في المجتمع الفلسطيني.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال
ببرنامج دراسات المرأة
جامعة بير زيت
ص. ب ١٤ - بير زيت - فلسطين
هاتف وفاكس: ٩٩٨٢٩٥٩ - ٢ - ٩٧٢
E-Mail: ws@ws.birzeit.edu

المرأة الفلسطينية:
الوضع الراهن

يصدر هذا الكتاب عن برنامج دراسات المرأة في جامعة بيرزيت في طبعتين منفصلتين بالعربية والانجليزية . ونرى ان هذا التقرير الذي جاء في عشرة فصول ، انما هو محاولة لرسم صورة شاملة للتحديات القائمة التي تواجه الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، في بناء مجتمع مؤسس على المساواة في العلاقات التي تحكم النوع الاجتماعي، أو في العلاقات الاجتماعية. يقودنا في ذلك الافتراض القائل انه لا غنى عن مثل هذه المساواة في عملية التنمية المستدامة وفي نشر وتجذير الديمقراطية.

وتعالج ثمانية من فصول الكتاب وضع النساء في مجالات معينة من الحياة المعاصرة في فلسطين ، ويقدم الفصلان الاخران الاطر الخاصة بالمفاهيم والأدوات المساعدة لتحليل ودراسة المعالم والاتجاهات الرئيسة في هذا المجتمع ، وبحث المسائل الهامة في النوع الاجتماعي والتنمية ، بهدف فهم الواقع الفلسطيني . ويستخدم التقرير البحث والبيانات والوثائق الخاصة بالسياسات مما يتوفر حول فلسطين ، في محاولة لفهم كيفية تنظيم ادوار وعلاقات النوع الاجتماعي وظواهره المتباينة في المجتمع الفلسطيني، حياة النساء والرجال والفرص المتاحة لهم ، التي قد تعيق تنفيذ تنمية انسانية منصفة ومستدامة ، او تسمح بتنمية سليمة كهذه.

وهناك في فلسطين مؤشرات ايجابية بالنسبة للنساء ، ومن ذلك وجود مستويات تعليمية متنامية ، ومشاركة سياسية عالية، الى جانب مؤشرات سلبية منها: وجود مشاركة منخفضة في قوة العمل وخصوبة عالية دائمة . ولفهم هذه المؤشرات التي تبدو متناقضة ، فان هناك حاجة الى اطار متكامل يدرس المعوقات والموارد والفرص المتاحة التي تشكل كلها حياة النساء والرجال . وتستجلي بعض الفصول في هذا الكتاب الروابط ما بين نسب الخصوبة العالية وفجوات النوع الاجتماعي في التعليم الثانوي ، كما تبحث في الزواج المبكر ، وغياب فرص العمل والحماية الاجتماعية ، بينما تطرح فصول اخرى افتراضات حول ادوار النوع الاجتماعي وتأثيرها على قدرة النساء والرجال على التمتع بضمان اجتماعي ، او انها ترسم العلاقة ما بين رأس المال والنفوذ السياسي.

فيما يلي عناوين الفصول واسماء مؤلفاتها.

١ المجتمع الفلسطيني – ليزا تراكي.
٢ السكان والخصوبة – ريتا جقمان.
٣ الاسرة – ريما حمامي.
٤ الاقتصاد والعمل – ريما حمامي.
٥ الدعم الاجتماعي – بني جونسون.
٦ التعليم – منى غالي.
٧ السياسة – اصلاح جاد.
٨ القانون – بني جونسون.
٩ الصحة – ريتا جقمان.
١٠ النوع الاجتماعي والتنمية – ايلين كتاب.

ويرحب برنامج دراسات المرأة بتعليقاتكم وانتقاداتكم حول هذه الفصول ، اذ ان احد الاهداف الرئيسة التي نسعى اليها من خلال نشر هذا التقرير حول مكانة المرأة الفلسطينية ، هو طرح هذه المسائل الحساسة بالنسبة للنساء والمجتمع الفلسطيني عموما ، للنقاش والتدخل.

برنامج دراسات المرأة
جامعة بيرزيت
فلسطين